الفصل السابع

الديمقراطية وأمريكا

obeikandl.com

obeikandl.com

لا أرغب في تقديم اعتذار عن ربط ما قد يقال في هذا الفصل باسم «توماس جيفرسون». فقد كان أول من وضع مبادئ الديمقراطية من المحدثين بلغة إنسانية عملية. وإنما أود الاعتذار حقيقة حين شغلت نفسي بصورة مفرطة ولفترة طويلة بإجراء نوع من المقارنة بين الكتاب الإنجليز الذين حاولوا وضع المثل العليا التي تسعى إليها المجتمعات التي تحكم ذاتها. وحددوا المناهج المناسبة لتحقيق هذه الأفكار المثالية. وإذا فضلت الآن الإشارة إلى «توماس جيفرسون» فذلك ليس بسبب النظرة الإقليمية الأمريكية الضيقة. وإنما لاعتقادي بأن من كان مرتبطًا بالتراب الأمريكي، ومارس دورًا بارزًا في الكفاح للحصول على الاستقلال. ويعد الوحيد القادر على عرض الأهداف المتجسدة في التراث الأمريكي أي كما قال «لنكولن» وضع «تعريفات» الحكومة الحرة وقواعدها[1]. كذلك لا يكمن السبب الرئيسي للأخذ بآراء «جيفرسون» بدلا من آراء «لوك وبنتام» و«مل» في رزانة أحكامه التي نتجت من إثراء النظرية العملية وصياغة مذهب بلغة إنسانية واقعية وعملية.

(١) إبراهام لنكولن: (١٨٠٩ - ١٨٦٥) الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة (١٨٦١ - ١٨٦٥) قاد حرب تحرير العبيد والوحدة بين الشمال والجنوب، واغتالته العنصرية البيضاء (المترجم).

كان السبب الرئيسي من وراء الأخذ بمذهب «جيفرسون» أنه كان مذهبًا أخلاقيًا من بدايته إلى نهايته أي في أسسه، ومناهجه، وغاياته. ويظهر هذا الإيمان الخلقي في كلماته، إذ يقول «ليس هناك شيء ثابت وغير قابل للتغيير إلا حقوق الإنسان الفطرية التي لا تباع أو تشترى ولا يمكن التصرف فيها. أصبحت هذه العبارات التي عبر فيها عن هذا الأساس الأخلاقي للنظم الحرة شائعة ومنتشرة. تتكرر كلماته الأولى هذه في وثيقة «إعلان الاستقلال»، ولكنها تظل حبيسة ألسنتنا ولا تخترق عقولنا إن لم نقم بترجمتها. كتب «وُلد كل الناس متساوين، ومنحهم الخالق حقوقًا لا يمكن التصرف فيها، ومن بينها حقوق الحياة والحرية والحصول على السعادة، وهذه الحقوق واضحة بذاتها». لقد أصبحنا اليوم نقلق من مقولة الحقائق الواضحة بذاتها. ولم نعد نربط بين السياسات وخطط الخالق. وضعف مذهب حول الحقوق الطبيعية الذي يحكم كل أفكاره وعباراته بسبب النقد الفلسفي والتاريخي الذي تعرض إليه.

يجب علينا إن شئنا الفهم الصحيح لفكر «جيفرسون» أن نستبدل كلمة «الأخلاق» بكلمة «الطبيعة». كان «جيفرسون» متأثرًا بنمط الإيمان السائد في عصره. لم يفصل في كل تأملاته بين «الطبيعة» وخطط الخالق الخيّر العاقل. ومع ذلك تظل كل معتقداته الأساسية ثابتة إذا نسينا كل ما تثيره كلمة «الطبيعة» وما يترتب عليها، وتحدثنا عن تحقق الغايات المثالية والقيم. لا يعني ذلك التجرد والتحليق في السماء وإنما المسألة على خلاف ذلك تمامًا. فبالرغم من مثالية هذه الغايات إلا أنها لا تسكن السحاب وإنما ترتبط بحاجاتنا الإنسانية ومطالبنا البشرية برباط قوي لا يمكن تحطيمه.

قد أبدو متحيزًا حين أحاول الربط بصورة مفصلة بين ما أقوله وما ورد في خطابات «جيفرسون» وأحاديثه (لم يكتب أي مقالات نظرية) أو حين أحاول تأويل كلماته وأنسب له أفكارًا لم يكن يقصدها. ومع ذلك، توجد ثلاث نقاط أساسية في الديمقراطية الأمريكية أنسبها إليه وأربطها باسمه. النقطة الأولى: تشكل حقوق الإنسان - وليس جموع الناس - الغايات الثابتة للديمقراطية. وليس المقصود ثبات الطرق أو الآليات التي يمكن أن تتحقق عن طريقها القيم الخلقية. لم تبع أنصاره كلماته كما لم يتّبعوا روح

أفكاره. يقول «جيفرسون» «أعلم أن القوانين والنظم يجب أن تسير جنبًا إلى جنب مع تقدم العقل الإنسانى وتطوره. وكما تظهر الاكتشافات الجديدة تظهر الحقائق الجديدة. وتتغير الآراء وطرق التفكير» مع تغير الأوضاع. ويجب أن تتغير النظم أيضا وتواكب الزمن. وحين نطلب من المجتمعات المتقدمة أن تظل على نهج أسلافنا من البرابرة نكون كمن يطلب من الرجل أن يرتدي المعطف الذي كان يناسبه في صباه.

ربما تم تفسير فكرته بسبب هذه العبارة الأخيرة على أنها محاولة لتبرير تغيير معين في الحكومة أو للدفاع عن هذه الحكومة ضد نظم سابقة. إلا أنه ذهب إلى القول «يحق لكل جيل من الأجيال أن يختار لنفسه نمط الحكومة التي يعتقد أنها تحقق له السعادة». وقال أيضًا «ربما تُعد الفكرة القائلة بأن النظم التي وضعت للدولة لا يمكن تغييرها أو تعديلها حتى تحقق الغاية منها فكرة عملية للقضاء على مساوئ النظام الملكي، إلا أنها تُعد إساءة في الوقت نفسه للدولة ذاتها». «يتمتع كل جيل بنفس الحقوق والقدرات التي كانت لأسلافه. ويحق له تغيير القوانين والنظم لتناسب حياته. اعتمد على الحسابات التي قام بها «بوفون»» لتقدير الفترة الزمنية لكل «جيل» بثمانية عشرة عامًا وثمانية شهور[1]. وبالتالي يتم بها تحديد الفترة التي يجب بعدها تغيير «القوانين والنظم». بحيث تلائم الكشوف الجديدة، والحقائق الجديدة، والتغير الذي يحدث في الآراء والعادات. لم يتم استخدام كلمة «الثقافة». وربما كان استخدامها يقلل من شأن مقولة «جيفرسون» ويُفرغ عبارته من مضمونها. ومع ذلك، ليس أنصار «جيفرسون» وأتباعه هم وحدهم الذين فشلوا في فهم مغزى عباراته، والعمل وفق تعاليمه. بل يصدق الأمر علينا جميعا طالما لدينا دائمًا قدر كبير من الآليات الجاهزة. ونجد في عبارة الدستور كما هو قائم بالفعل والمثابرة على تعليمه أوضح انتهاك لوجهة نظر «جيفرسون» الديمقراطية. بل وتذهب المسألة إلى أبعد من ذلك. فليس من حقنا فقط باعتبارنا من المؤمنين بالديمقراطية، وإنما من واجبنا فحص الآليات الموجودة مثلًا مثل حق التصويت. وبحث ما إذا كانت

(١) بوفون : Buffon (١٧٠٧ - ١٧٨٨) عالم طبيعي ، ومؤلف فرنسي، أهم مؤلفاه «موسوعة التاريخ الطبيعي» ١٨٠٤، «نظرية الأرض» ١٧٤٩، الطبيعة ١٧٧٩. (المترجم)

هناك وسائل أفضل لعرض الرأي العام وتشكيلة من الوسائل القائمة. ويمكن رصد العديد من الفقرات التي عبر فيها «جيفرسون» عن مثل هذه الأمور. وقد أشار إلى الحكومة الأمريكية باعتبارها تجربة.

ارتبطت النقطة الثانية التي أود الحديث عنها بمسألة كانت محل جدل ونقاش تتعلق بحقوق «الولاية» في مواجهة السلطة الفيدرالية. ليس هناك شك تجاه موقف «جيفرسون» أو خوفه بشكل عام من تعدي الحكومة على الحرية. بل يُعد هذا الموقف أمرًا حتميًا في حالته، خاصة أنه كان السبب في تمرده ضد الحكم البريطاني، والأرضية التي استند عليها لكفاحه ضد آراء «هاملتون»[1]. ومع ذلك من يتوقف عند هذا الجزء الخاص من فكر «جيفرسون» يغيب عنه إدراك مبدأ في منتهى الأهمية. إذ بينما ساند قيام الدولة بمواجهة استخدام القوة الزائدة في «واشنطون»، وكان اهتمامًا مباشرًا في الجانب العملي، إلا أن الأهمية الكبرى في كتاباته النظرية كانت مرتبطة بوحدات الحكم الذاتي والوحدات المحلية كشئ يشبه «اجتماع - المدنية» في بريطانيا الجديدة. لم يتم العمل في أي وقت من الأوقات وفق مشروعه حول التنظيم السياسي العام على أساس الوحدات الصغيرة التي يستطيع أفرادها الاتصال ببعضهم البعض مباشرة وبحث كل أحوال المجتمع معًا. لم يحظ هذا المشروع بالاهتمام الكافي من جانب الصحف التي تتناول المشكلات العملية المباشرة.

قد نجد في هذه الخطة دون افتراض لأهميتها مؤشرًا على مشكلة من المشكلات الخطيرة للديمقراطية. تحدث من قبل عن الصورة التي وجد فيها الأفراد أنفسهم في الوقت الحاضر في قبضة سلطة قوية ضخمة لا يستطيعون التأثير عليها. ويستدعي هذا الموقف إلى انتباه ضروري للحاجة إلى مجموعة من الجمعيات التي يدخل أفرادها في علاقات مباشرة. بحيث يمكن لهؤلاء الأفراد بما بينهم من تفاعلات وعلاقات أن يواجهوا

---

(١) الكسندر هاملتون. (١٧٥٧- ١٨٠٤). سياسي أمريكى شارك في حرب الاستقلال وشكل مذهبًا سياسيًا وكان من أنصار الفيدرالية ومن أول من شاركوا في وضع المواد الفيدرالية في الدستور الأمريكي. (المترجم)

هذه القوى الموضوعية والسيطرة عليها. ويوجد فرق بين مجتمع يتشارك أفراده ومجرد «التجمع». توجد الذرات والجزئيات والالكترونات مشتركة مع بعضها البعض. ولا مكان للأشياء المنعزلة عن بعضها في الطبيعة. وتعد التجمعات الصغيرة شرطًا لوجود «المجتمع» الذي مُشكِل بدوره رابطة اتصال بين العواطف والأفكار والأفعال. لقد زادت القوى الاقتصادية الكبرى من مجال الأنشطة المرتبطة مع بعضها البعض، إلا أن هذه الزيادة أو التوسع قد جاء على حساب العلاقات المباشرة والوثيقة للتجمعات المحلية ومصالحها وأنشطتها. والتي ساهمت عادة «الترابط» في المجتمع الأمريكي والرغبة في المشاركة إلى حدوث المشكلة إلا أنها لم تساهم في حلها. وتعود قوة الدهماء خاصة في النظام الشمولي إلى قدرته على خلق إحساس زائف ومصطنع بالوحدة المباشرة، والتماسك المجتمعي حتى لو كان ذلك بإثارة عاطفة التسامح أو الكراهية بين أفراد المجتمع.

اسمحوا لي بعرض بعض الفقرات التي كتبت من عدة سنوات مضت. «ربما تشير الأمور السيئة التي ألقت المسئولية على عائق سياسة التصنيع والديمقراطية دون عملية تميز ونقد سليم إلى اختفاء المجتمعات الصغيرة المحلية وعدم استقرارها. فلا تنشأ العلاقات الوثيقة الحميمة إلا في ظل وجود العلاقات الأليفة المحدودة النطاق... فهل من الممكن إعادة وجود مثل هذه التنظيمات المجتمعة المحدودة وتمتع أفرادها بالحياة المجتمعية المحلية؟.... يجب أن تبدأ «الديمقراطية» من البيت الصغير الذي يتشكل من مجتمع الجيران»[1]. من الواضح بسبب اتساع بحال المشاركة الذي نتج من تقليل المسافات المكانية والزمنية أن الوسائل الاجتماعية أو الأدوات سياسية كانت أو غير سياسية، لا يمكن أن تنحصر في المجالات المحلية أو المحليات. إلا أن مشكلة تحقيق الانسجام بين الأنشطة الواسعة التي تحول دون التواصل المباشر والأنشطة المحدودة للمجتمعات الصغيرة، تعد من المشكلات الملحة للديمقراطية. وتتطلب هذه المشكلة أكثر من مجرد عملية التدريب على الممارسات العملية للحكم الذاتي التي كانت تشغل بال «جيفرسون». إذ تتضمن تطوير وسائل الاتصال المحلية والتعاون وقيام علاقات

(1) The Public and it problems. Pp. 212-13.

مخلصة مستقرة مضادة للقوة المركزية الطاردة للثقافة الحالية. وتكون في نفس الوقت من النمط الذي يستجيب بمرونة للمطالب الأوسع وغير المرئية وغير المحدودة. للعامة. وربما على المدى البعيد ستحل الجماعات التي تتكون على أساس الوظيفة مجال تلك الجماعات التي تتشكل وفقًا للتجاور المادي. ويتحد هذان النوعان من الجماعات في الأسرة.

تتعلق النقطة الثالثة التي أود التركيز عليها فى فكر «جيفرسون» الديمقراطي بآرائه عن «الملكية». قد نقع في التناقض: إذا افترضنا أن هذه الآراء لا تدور حول مسألة تركيزه الثروة والرغبة الإيجابية في نفس الوقت لتوزيعها أو يخلوا من مخاوف الوقوع في التطرف تجاه أي طرف من الاتجاهين. عموما كان هناك دائما اقتراح بأن عبارته عن «تحقيق السعادة» تعني النشاط الاقتصادي، وبالتالي تصبح الحقوق الخاصة بالحياة والحرية والملكية هى الحقوق التى اعتقد «جيفرسون» أن المجتمع المنظم يحب أن يحافظ عليها. ويمكن القول إنه في هذه النقطة قد انفصل تمامًا عن «لوك». إي قد صرح بوضوح بالنسبة لمسألة «الملكية»، خاصة ملكية الأرض، بعدم قدرة إذ جيل من الأجيال بأن يقيد ورثته. إي يرى «جيفرسون» أن الحقوق تتم وفق اتفاق مجتمعي بدلًا من الدعاوي الأخلاقية الفردية الموروثة التي تلتزم الحكومة أخلاقيًا بالمحافظة عليها.

لم يعن حق السعي للحصول على السعادة عند «جيفرسون» إلا الدعوة إلى حق كل فرد في اختيار عمله والتصرف وفق إرادته الحرة وأحكامه الخالية من الخضوع لأي قيد خارجي، يتم فرضه بصورة تعسفية من الخارج سواء تمثّل ذلك في سلطة الحكومة أو أصحاب رأس المال الذين يتحكمون في فرص العمل النافعة. وتقوم هذه السلطة بالحد من فرص حصول الفرد على السعادة. ويبرر مبدأ «جيفرسون» عن المساواة في الحقوق دون تمييز فرد وآخر، مسألة إعطائه الأفضلية «للحقوق الشخصية» على «حقوق الملكية» في حالة التضارب بين هذه الحقوق. وبينما يعلن «جيفرسون» معارضته لأي انتقادات غير مدروسة على العلاقات الاقتصادية التي قد توجد في فترة زمنية معينة، فإنه ليس صوابًا على الإطلاق القول بأن ديمقراطيته تمنع القيام بأي عمل سياسي يسعى إلى

تحقيق المساواة في الأوضاع الاقتصادية حتى تتم المحافظة على تساوي الكل في حرية العمل وحرية الاختيار. أو مبدأ تكافؤ الفرص.

لقد أشرت بالتفصيل لأفكار «جيفرسون» وإلى نقاط معينة للبرهنة على أن مصدر المذهب الديمقراطي الأمريكي مصدرًا أخلاقيًا وليس مسألة نظرية أو عملية أو بهدف تحقيق منفعة سياسية أو مادية ضيقة. ويُعد المصدر أخلاقيًا بسبب إيمانه بقدرة الطبيعة الإنسانية على تحقيق الحرية لكل الأفراد مع احترام الآخرين وتحقيق استقرار اجتماعي يقوم على حرية الاختيار وليس على القهر والإلزام. ولما كان المذهب أخلاقيا فإن أي نقد له مهما كان مصدره، وسواء جاء من الداخل أو الخارج، لابد أن يتضمن مسائل أخلاقية يتم حسمها على أرضية أخلاقية. وإذا ضعف «نور» المثل الأعلى الديمقراطي بيننا فإن مصدر «ظلامه» وآثاره أخلاقية. إذ تُعد مسألة عدم وضوحه وعتمته وغموضه مظهرًا ونتيجة لحالة الخلط والتخبط التي تصاحب عملية الانتقال من نظام قديم إلى نظام جديد. وتكون عملية تحقق هذا النظام الجديد محكومة بأوضاع معينة نتجت عن نظام اقتصادي جديد تمامًا. وبالتالي لم يكن هناك استعداد كاف له ولعملية التغير التي أحدثها في العلاقات القائمة بين الأفراد واستبدالها بأخرى جديدة.

لن يتحقق شيء بمحاولات التقليل من جدة النظام الديمقراطي. أو من قدر التغيير الذي يتطلبه في الآراء القديمة التي نعتز بها. بل لم تتكون لدينا حتى الآن مجموعة من الكلمات والمصطلحات التي نعبر بها عن القيم الأخلاقية المتضمنة في المذهب الديمقراطي أو في تحققه. كانت لغة «القانون الطبيعي» تسود عالم الثقافة المسيحية. ثم اختفت الظروف والأوضاع التي إلى ظهورها أو استمدت قوتها منها.. وبات هناك دعوة للاعتماد على الحقوق الطبيعية التي يفرض البعض حصرها على مجموعة من الأفراد بالرغم من أنها ليست عقيدة أمريكية أو نابعة من المجتمع الأمريكي الأصلي. ونلاحظ اليوم غموض معنى «الفرد» وعدم قدرتنا على تحديد قيمته بصورة أكيدة ومحددة. وبينما يُفرض علينا الاعتراف بحريته وبأن المحافظة عليها تتم من خلال العمل على تحيق غاية واحدة لعدة عوامل معقدة ومختلفة، فإننا لا نعرف كيفية التنسيق بينها لكي تحقق هذه الغاية الواحدة.

شوهت العلاقة الوثيقة التي نشأت بين «الفردية» و«النشاط التجاري» الهادف لتحقيق الربح الشخصي معنى الفردية. وشتت الضعف التي أصاب الأفكار التشميلية والانفعالات المرتبطة المرتبطة بقداسة الفرد حتى بين من يؤمنون بالمعتقدات اللاهوتية القديمة الجانب الأخلاقي للمذهب الديمقراطي، وتبددت القوة الدافعة التي تصاحب دائما ما يسمى بالأمور والمسائل الروحية. واستخدمنا بدلًا منها كلمة «المثل الأعلى» رغمًا عنا. وفشلنا في إعطاء كلمة «الأخلاق» أي معنى يتجاوز مجال تحقيق «الشفقة» في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. وأصبحت العبارة التي لها معنى حيوى لدى «جيفرسون» «وتعني» أن الأساس مخلوق العلاقة الاجتماعية. ولما كانت هذه العلاقة لا يمكن المحافظة عليها دون إحساس بالعدالة فإن الإنسان خلق مزودًا بهذا الإحساس.

لا نميل دائمًا بالرغم من إيماننا العميق بالديمقراطية إلى التعبير عن هذا الإيمان كما عبر عنه «جيفرسون». يقول «جيفرسون» لا أخشى إلا من الثقة التى قد نشعر بها في قدرة الناس على حكم أنفسهم دون حاكم. وإذا ما ثبت عكس ذلك نستنتج إما أنه لا وجود للآلة أو إنه كائن سئ القصد والنية». كان اعتقاد «جيفرسون» بأن المعنى القانوني الوحيد لوجود الحكومة بين الناس يعني تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس الذين تحكمهم، «يرتبط باعتقاده» بأن الطبيعة (أو الإله) خيّر القصد. خلق الناس لتحقيق سعادتهم. وذلك إذا استطاعوا معرفة النظام الطبيعي وتحقيق نتيجة هذه المعرفة في أفعالهم. يفرض زوال لغة التخاطب بين الناس أو قلة معارفهم على من يسعون للحفاظ على المثل العليا للديمقراطية وتطورها، أن يواجهوا مسألة الأساس الخلقي للنظم السياسية والمبادئ الأخلاقية أي تلك المبادئ التي يحصل من يعملون بها ويشتركون في تحقيقها على حريتهم الفردية والروابط الأخوية بينهم. وكلما ضعف إيماننا بالطبيعة، وبقوانينها، وحقوقها، ورغبتها الطبيعة في تحقيق السعادة الإنسانية، كلما زادت الحاجة «لإيمان» يتأسس على مجموعة من الأفكار الموثوق بها الآن. وتتسق مع الأوضاع الاقتصادية الحالية. ويستطيع هذا الإيمان بتلك الأفكار أن يوجه الأفعال بحماس يشبه الحماس الذي تثيره الأفكار الروحية والدينية.

لقد زادت قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة بدرجة كبيرة وبصورة لم يسبق لها مثيل. وإذا نظرنا للأمر من جهة المثل الأعلى الأخلاقي نجد أن قدرة الإنسان على السيطرة على هذه الطبيعة يجب أن توظف للتقليل من سيطرة الإنسان على بني جنسه والحد منها تدريجيا. فأي الوسائل نستطيع أن نمنع استخدام هذه السيطرة أو الحد من زيادة ممارستها على الآخرين؟ تتضمن المسألة عدة أمور منها مقولة الحرب والسلام بين الشعوب، ومستقبل العلاقات الاقتصادية في السنوات القادمة، وظهور أجيال تساهم ما في تحقيق حرية الإنسان أو استعباده، وتُعد مسألة زيادة القدرة التي لم يكن الإنسان عليم بها من قرن مضى وزيادتها وعدم القدرة على الحد منها طالما استمر البحث العلمي في تطوره مسألة واضحة وواقعة ملموسة، بينما كيفية التعامل معها وماذا يجب أن نفعل ما تزال مسألة غامضة. وإذا كانت القوة أو القدرة تظهر نفسها في صور كهربية وحركية وكيميائية فإن التصرف حيالها مسألة أخلاقية.

ازداد التواصل المادي والتداخل في المسائل المادية بدرجة لم تكن متوقعة. كانت عملية تقسيم العمل متوقعة وتم قبولها بنوع من الرضا. ومع ذلك تعد من الأمور البسيطة والمرحلة الأقل أهمية في العصر الحالي. لقد بات مستقبل فرد اليوم وأمانيه ورفاهيته يتأثر للحوادث التي قد تقع في الجانب الآخر من العالم. ولا يستطيع التأثير على العوامل الفاعلة لهذه الحوادث أو التحكم فيها والسيطرة عليها إلا ربما من خلال مشاركته في الحروب التي تقع بين الدول وبعضها البعض. إذ يبدو أننا نحيا في عالم تحاول دولة التعامل مع الوضع الجديد بالانغلاق على نفسها والتأكيد الشديد على الاستقلال والسيادة الوطنية. ننتج عن ذلك الاتجاه إلى تحقيق السيادة المطلقة من جانب هذه الدولة زيادة الحروب بدلًا من التقارب والسلام بينها.

وتفرض الحروب في ظل الأوضاع الحالية على الدول الديمقراطية أن تتحول إلى شمولية وتسلطية. وذلك كما فرضت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) تحول ألمانيا وإيطاليا إلى الفاشية وروسيا إلى البلشفية، وأدت إلى ردود فعل سياسية واقتصادية وثقافية في تلك الدول. تُعد ضرورة تحول الاعتماد المادي المتبادل إلى اعتماد متبادل

أخلاقي جزءًا من مشكلة الديمقراطية. ومع ذلك، يُقال الآن إن الحرب طريق الخلاص للدول الديمقراطية.

لا يمكن أن يجد الأفراد الأمن والحماية الضروريين لتحقيق حريتهم إلا بالتعاون مع الآخرين. ثم يقوم التنظيم لتحقيق هذه المشاركة مع الآخرين وتأمين كفاءتها بالحد من حرية الأفراد الذين تتحقق المشاركة بينهم، لقد زادت أهمية «التنظيم» في المائة سنة الأخيرة وباتت كلمة «التنظيم» مرادفة لكلمة «المجتمع». ومنذ كان التنظيم ليس إلا الآلية التي يتحقق بها الارتباط والمشاركة بين الأفراد فإن التوحيد بين السيد والعبدْ بات واضحًا. وحلت «الوسائل» مكان «الغاية» التي جاءت لتحقيقها. تمثلت الأزمة في أن «الفردية» تحتاج المشاركة حتى تنمو وتتطور، وتتطلب المشاركة لتنظيم وترتيب العناصر وإلا باتت لا قيمة لها أو فائدة. فبات لدينا الآن نوع من التنظيم الرخوى. أفراد ناعمون ضعاف من الداخل وصدفة قوية خانقة من الخارج[1]. دخل الأفراد بإرادتهم في مجموعة من الروابط تحولت من الناحية العملية إلى مجموعة من التنظيمات ثم تحولت الأوضاع التي يعملون في ظلها إلى السيطرة عليهم والتحكم في أفعالهم.

يغفل الأشخاص الذين يدركون مخاطر الخضوع للنظام الصارم الذي تفرضه الحكومة أن هناك ملايين الناس يخضعون لنظام اقتصادي صارم للحصول على قوتهم اليومي. ويُعد التناقض شديدًا لأن الطريقة التي تم بها اختيار هذه التنظيمات من المفترض أنها حرة وإرادية فقد كان العمل التعاوني الذي نتج عن هذا الاختيار أشبه بعمل الأجزاء داخل الآلة التي تعبر عن حرية أجزائها وتعاونهم. لا يُعد تحقيق الروابط التي تحقق لمن يخضعون لها الاستقرار جزءًا ضئيلا من مشكلة الديمقراطية. إذ يتطلب الأمر مرونة الأفراد واستجابتهم للتغير ولابد أن يتم ذلك طواعية منهم ودون إحساس بالقهر والاستبداد.

---

(١) المقصود بالتنظيم الرضوى: الحيوانات الرضوية التي تحيا داخل الأصداف. (المترجم)

أخيرًا، نصل في هذا العرض الموجز إلى مشكلة علاقة الطبيعة الإنسانية بالطبيعة المادية. حل العالم القديم المشكلة في النظرية الفلسفية المجردة بمنح كل أجزاء الطبيعة بمفهومها الكوني صفات خلقية تمثل أعلى القيم الإنسانية المثالية. وأعطت شرائع الكنيسة وقوانينها أهمية مباشرة لهذه النظرية المجردة في حياة شعوب العالم الغربي. إذ أنها تقدم الوسائل العلمية التي عن طريقها تعمل القوة الخالقة للعالم لمساعدة الأفراد في هذا العالم والعالم الذي يليه. وأدت نهضة العلم الطبيعي إلى زيادة الذين يشكون في الأساس الثقافي الذي قدمته النظرية القديمة. وأثبت الصراع الذي لم يتم حسمه بين العلم والدين وجود نوع من الانقسام في الأسس التي تقوم عليها ثقافتنا بين الأفكار أي بين الأفكار المعرفية والأفكار التخيلية والعاطفية وتلك التي توجه السلوك بصورة مباشرة.

تزايدت حدة هذا الاضطراب في الجانب الأخلاقي لدى من لا صلة لهم وبعيدين تمامًا عن تلك المسائل الثقافية التي لم يتم حسمها - إذ تسرب هذا الاضطراب الأخلاقي إلى الحياة الفردية لكل فرد بسبب آثار التطبيق العملي للعلم الطبيعي الجديد، وبينما كانت كل الملامح المادية لنظام الإنتاج الحالي ونظام توزيع السلع منتجات للعلم الطبيعي الجديدة كانت النتائج الإنسانية للعلم مازالت تتحدد وفقًا لعادات وتقاليد ومعتقدات تأسست قبل ظهور هذا العلم. لا يُعد فشل الديمقراطية في علاج هذا الخلل سببًا للإحباط خاصة إذا نتج نوع من الاتحاد بين القدرات الإنسانية، والمثل العليا، وروح العلم ومناهجه من ناحية، مع أعمال النظام الاقتصادي من ناحية أخرى. إذ قد منع المذهب الفردي لحرية العمل المشكلة من الظهور فترة طويلة. وتم معاملة الحركة الاقتصادية الجديدة كما لو كانت ببساطة مجرد تعبير عن مجموعة من القوى التي كانت كامنة في الطبيعة الإنسانية. وقد سنحت الفرصة الآن لظهورها وتحررها. فشل هذا المذهب في رؤية أن هذه الحركة والتطور الذي يحدث كان بسبب غرر القوى الطبيعية وانطلاقها. وإن كانت المسألة متعلقة بالحرية الإنسانية وبالفعل الإنسانى فإن ما ينتج يُشكل «مشكلة» وليس حلًا أي يمثل مشكلة في توجيه هذه الطاقات الطبيعية الجديدة وإدارتها بصورة تجعلها تساعد على تحقيق القدرات الإنسانية وانطلاقها.

كانت النتائج التي ظهرت بسبب الفشل في إدراك المشكلة مباينة ومتعددة. هذا التباين جانبا من جوانب الخلط والتخبط الذي يسود حياتنا وراء إنتاج الوسائل المادية التي تحقق الأمان والحرية لحياتنا بصورة متسارعة. ولا غرابة في أن ينسب كبير من الأفراد المكاسب التي تحققت للنظام الاقتصادي الذي نتجت عنهن بدلًا من نسبها للمعرفة العلمية التي أدت إلى الحكم المادي في القوى الطبيعية. كانت هذه المجموعة كبيرة العدد. ولم تتشكل من الأفراد الذين استفادوا مباشرة من النظام و إنما من أعداد أخرى من الناس الذين يأملون في قدر كبير من الاستفادة من هذه المنافع الاقتصادية أو استفادة أولادهم في المستقبل. كثر أفراد هذه المجموعة في هذه البلد بسبب الفرص المتاحة وتوفر المساحات الواسعة من الأرض، وكثرة المصادر الطبيعية غير المستغلة وغياب الفروق الطبقية التي مازالت تسود المجتمع الأوربي بالرغم من اختفاء النظام الإقطاعي. يمثلها كل من يسعى لمستوى معيشة أفضل وكل من يستغل الفرص التي تقدمها هذه البلد. باختصار، كان أفراد هذه المجموعة بشقيها مبهورين بالمكاسب الفعلية التي تحققت. وكان لديهم نوع من الإيمان الأعمى باستمرار هذه المكاسب وهذا التحسن بصورة آلية حتى يشملهم جميعًا و يوفر مستقبل أفضل لأولادهم.

وظهرت مجموعة أخرى أقل عددًا وأصغر من المجموعة السابقة كانت حساسة جدًا تجاه الممكنات الهائلة للوسائل المادية المتوفرة لدينا الآن و تخشى في الوقت نفسه من فشلنا في الاستفادة منها. ولا تجد أمامها إلا البؤس والقسوة والقهر والإحباط. وتبدى ضعف هذه المجموعة أيضا في عدم إدراكها لمسئولية المنهج العلمي الجديد عن وجود الأوضاع الحالية، ولمدى الحاجة لتطبيق هذا المنهج لمعرفة أسباب المشكلات الحالية بصورة تفصيلية. وتصور الوسائل المناسبة لحل هذه المشكلات. ظل السلوك العقلي الكلي أو النظرة الشاملة التي سبق الإشارة إليها يتم بتطبيقها في الأمور الاجتماعية بعد إدخالها تعديل طفيف على هذا السلوك. يؤدي هذا السلوك إلى تشكيل معتقدات شاملة طموحة وسياسات كلية. حقيقة يعد المثل الأعلى الإنسانى شاملًا. ويمثل نقطة يتم من خلالها رؤية الأوضاع القائمة وتحديد الاتجاه الذي يجب أن يتجه التغير إليه ولذلك لا يحاكون هذا

السلوك جزئيا أو حصريًا. ولما كانت مشكلة معرفة التغيير تحتاج إلى الانتباه للوسائل لا يمكن تحديدها إلا بتحليل أوضاع كل مشكلة على حده وكما تكون قائمة بالفعل. تمثل الصحة العامة مثلا أعلى. أما محاولة السعي لتحقيقها لم يتم التقدم فيها إلا بعد التخلي عن ما يسمى بوجود "دواء عام" يشفي من كل الأمراض. وتم توجيه الأبحاث تجاه البحث عن الأمراض وتحديد طرق علاجها ووسائل القضاء عليها. وبلغ تطرف هذه المجموعة الصغيرة أقصى درجاته حين اعتقد بعض أفرادها في وجود قانون تاريخي ضروري يحكم مسار الحوادث كلها.. ولذلك، لا تحتاج إلا للسلوك وفقًا لمقتضياته وبصورة متوافقة معه. لقد أصبح قانون الصراع الطبقي الذي يقوم على العلاقة الجدلية بين الطبقة ونقضيها القانون المنظم والوحيد التي يحدد السياسات وطرق السلوك.

لا يمكن إنكار أهمية المعرفة الكافية بالطبيعة الإنسانية إذا أردنا تحرير الطاقات المادية لخدمة الغايات الإنسانية. إلا أن افتراض أن هذه المعرفة في حد ذاتها يمكن أن تمكنا من التحكم في الطاقات الإنسانية كما قد مكننا العلم الطبيعي من التحكم في الطاقات المادية يُعد خطأ جسيمًا. إذ يقع هذا الافتراض في نفس الخطأ الذي وقع فيه كل من أكد أن الطاقات الطبيعية التي سخرها العلم لنا تحقق لنا الرفاهية والازدهار والتقدم. تؤدي المعرفة الكافية بالعلوم الإنسانية أو بالطبيعة الإنسانية إلى معرفة الوسائل التي قد يستغل بها مجموعة من الناس الآخرين من تحقيق مصلحتهم الخاصة. ويكرّر الفشل في تفسير الجانب الأخلاقي من المشكلة أي مسألة القيم والغايات نفس الخطأ التي وقعت فيه النظريات التي ظهرت من قرن مضى. حيث افترضت هذه النظريات أن الظهور الواضح للمطالب والرغبات الإنسانية أي تحررها من القيود السياسية يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتقدم والانسجام. وتأتى هذه المغالطة مناقضة للتصور الماركسي القائل بأن هناك جدلًا ماديًا واقتصاديًا للتاريخ، يتم به تحقق غاية إنسانية مرغوبة دون عملية اختيار إرادية للقيم أو أي جهد لتحقيقها. وكما سبق أن كتبت من سنوات مضت لا تمثل تشبيه العلم الإنسانى بالعلم الطبيعي إلا صورة أخرى لصور «المنطق المطلق» أي نوع من «المطلق المادي».

تنتج الحوادث الاجتماعية في جميع الأحوال من تفاعل الطبيعة الإنسانية مع الأوضاع الثقافية. لذلك يدور السؤال الأول والأساس حول نوع النتائج الاجتماعية التي ترغب فيها. قد يضع التقدم في علم الطبيعة الإنسانية تحت تصرفنا الوسائل، وإن كانت لم تتوفر حتى الآن، لتحديد المشكلة والعمل على حلها. ومع ذلك، إن لم يتم زيادة احترام أخلاقيات العلم، وبالتالي تعميق السلوك العلمي في طبيعة الأفراد، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعقيد مماثل لذلك الذي ظهر من تقدم العلم الطبيعي. ويُعد كل ما يحجب الطبيعة الخلقية. الأساسية للمشكلة الاجتماعية شيئا مؤذيا وضارًا، سواء كان مصدره من جانب النظرية المادية أو النفسية. ويضيف هل مذهب يقلل من شأن عملية اختيار القيم والاستعانة بالرغبات والعواطف لتحقيق تلك التي تم اختيارها من قدرة المسئولية الشخصية على إصدار الأحكام والقيام بالأفعال. وبالتالي يساعد على وجود الأنماط السلوكية التي ترحب بالدولة الشمولية وتؤيدها.

عرضت بصورة عامة لبعض الجوانب المهمة لمشكلة الثقافة وعلاقتها بالحرية الديمقراطية. تم الإشارة إلى الصعوبات والعقبات التي نتجت من وجود المشكلة. واتجه الاهتمام بهذه المشكلة للاعتقاد بأن كل جوانب الضعف التي أظهرتها الحوادث ترتبط بالفشل في إدراك جسامة الجهد المطلوب لوضع البشرية على طريق الديمقراطية. واختزل دعاة الديمقراطية الأوائل المسألة ومن ورائهم بالطبع المجتمعات غير الديمقراطية أنها مسألة طبيعة وتلقائية ولا تحتاج لبذل المزيد من الجهد. وتم الاقتناع بعملية «التبسيط» وساد فترة طويلة حتى اكتسبت عملية التبسيط مع مرور الوقت نوعًا من المصداقية.

لا تثير عملية الاعتراف بالمشكلة وعمقها ومداها والنظر إليها من منظور تاريخي أي شعور بالإحباط أو بخيبة الأمل. إذ يوجد للأفكار التي شكلت بها الحركة الديمقراطية نفسها تاريخ طويل وراءها. وتستطيع تتبع أثرها ومصدرها في المذهب الإنسانى الهليني والمعتقدات المسيحية. ونستطيع أن نطلع أيضًا على بعض المجهودات التي قد بذلت لتحقيق هذا الجانب. أو ذاك من البعض الأفكار وبعض الصراعات الخاصة ضد صورة معينة من صور القهر. ويمكن عن طريق عملية الانتقاد الصحيح

والترتيب أن نثبت أن كل التاريخ القديم ليس إلا مسارًا لحركة الحصول على «الحرية». بدأت أولا بصورة لا واعية ثم أدرك الإنسان قيمتها واكتسبت الوعي بها، وتوضح أي نظرة فاحصة ومركزة لهذا التاريخ أن الأحداث التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر اقترنت بصورة متكاملة ومناسبة وأدت إلى سرعة انتصار الديمقراطية في هذا القرن. ولا يجب أن نشعر باليأس والخوف من تعرضها لخطر الانهيار؛ وإنما يجب أن نسعى لتحقيق ما قد تم اكتسابه بصورة عرضية أو ما تفرضه الأوضاع الخارجية علينا ونقبله ونتعامل معه بحنكة وذكاء.

تتطلب عملية المقارنة الانتباه إلى حقيقة أن كل أنماط السلوك الإنسانى الجامدة شكلتها التقاليد والعادات والنظم التي كانت قائمة قبل ظهور الديمقراطية، أو إذا صح القول وأشكلتها الأفكار الديمقراطية بمجرد ميلادها. وتفسير عملية الإصرار على هذه المواقف الأساسية الجامدة والهجوم المفاجئ وعلى الديمقراطية بأنها عودة إلى العادات الثقافية القديمة أو أنها ليست مجرد عملية ردة للقديم وإنما كشف لسلوك كان مستورًا طوال الوقت. أو تفسير هذا العناد من جانب البعض بأنه دليل على مدى عمق المشكلة واتساع مداها. يجب أن نكافح للحصول على الديمقراطية والحفاظ عليها في كل الجبهات الثقافية السياسية والاقتصادية والتربوية والعلمية والفنية والدينية. ويمكن القول إن محاولة تحقيق هذا «الهدف» الذي وصفناه وكان من قبل مجرد فضل و هبة جعلت المشكلة أخلاقية ولابد من حلها على أساس أخلاقي.

شكلت واقعة هجرة آبائنا من بلادهم الأصلية وإقامتهم في أراضي جديدة جانبًا مهمًّا كما يقال من الظروف المناسبة بالنسبة لنا. إذ أدى مثل هذا الإحلال لمكان الإقامة أو التغير المادي إلى حدوث نوع من التعديل لأنماط السلوك القديمة. تحلل جانب كبير من العادات الفكرية والعواطف التي تشكلت عبر سنوات طويلة – خلال إقامة آبائنا في مواطنهم الأصلية. تحللت النظم القديمة. فباتت عملية تشكيل نظم جديدة مسألة سهلة نسبيًا. كانت عملية إعادة التكيف عاملًا رئيسيا في خلق طباع جديدة مكنتنا، ما عدا الحرب الأهلية، من مواجهة التغير بأقل درجات الصراع بصدر رحب ونية حسنة

بالرغم من العنف الموروث. أصبح العالم الجغرافي الجديد بسبب مثل هذه النتائج والظروف عالمًا جديدًا بالمعنى الإنسانى. إلا أن الشيء المهم الذي وضحه هذا التفسير لنا تمثل في ضرورة الانتباه إلى الأشياء التي كنا نعتبرها موجودة وواضحة بذاتها. إذا بات علينا الحصول على هذه الأشياء بالفكر والعمل بدلا من اعتبارها مجرد نتائج متطور طبيعي واضح بذاته ومصيري.

يمثل الصراع الذي يحدث في الوقت الحاضر بين العوالم الأخلاقية القديمة والجديدة لب الصراع الذي يحدث من أجل الديمقراطية. لا تتعلق المسألة بالنسبة لنا بمبدأ العزلة بالرغم من اعتزازنا بالعوامل المادية التي يمكّن من عزلتنا من الناحية المادية عن المطامع الأوربية إذا ما تتطلب الأمر ذلك. ولا يُعد هذا الصراع من النوع الذي يمكن حسمه بالسلاح، بالرغم من أن مسألة حمل السلاح في المعارك الأوربية لغايات تختلف عن الغايات التي يسعى إليها هذا البلد يون لها دورها في تقرير ما إذا كنا قد كسبنا حربنا على أراضينا أم خسرناها. فقد يكون ممكنا عدم المشاركة لأسباب تتعلق بالمكسب المالي ولا صلة لها بالمحافظة على الديمقراطية، تمامًا كما قد يكون كملنا بأن نتوهم المشاركة في التمثال باسم الديمقراطية.

يكمن الصراع الذي يفرضه التاريخ علينا من أجل تحقيق الديمقراطية في نظمنا وأنماط سلوكنا. ولا يمكن حسم هذا الصراع إلا باتساع تطبيق المناهج الديمقراطية مثل عمليات التشاور والإقناع والتفاوض، والتواصل، وتبادل الأفكار، وخدمة سياستنا وصناعتنا ومناهج التربية وكل عناصر الثقافة عمومًا لتحقيق الأفكار الديمقراطية. وتُعد مسألة اللجوء للقوة العسكرية لحسم هذا الصراع أول بادرة على أننا قد تخلينا عن الكفاح من أجل تحقيق الحياة الديمقراطية، وتدل في نفس الوقت على أن العالم القديم قد انتصر أخلاقيًا كما انتصر جغرافيًا. ونجح في أن يفرض علينا مثله العليا ومناهجه.

توضح تجربتنا الإنسانية بصورة لا لبس فيها أن «الغايات» الديمقراطية تتطلب «مناهج» ديمقراطية لتحقيقها. تعرض المناهج السلطوية في ثوبها الجديد نفسها أمامنا. وتقدم نفسها لنا بدعوى دعتها للغايات النهائية للحرية والمساواة في مجتمع لا طبقي.

وربما توصي باتباع نظام شمولي لمحاربة المذهب الشمولي. تفتتن الناس بادعائها خدمة المثلية العليا. ويتمثل خط دفاعنا الأول في إدراكنا أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا بعملية تدريجية للمناهج التي تتفق مع الغايات التي نريد الوصول إليها في كل جوانب حياتنا اليومية. ويجب أن ننظر إلى عملية العودة للإجراءات الشمولية والمطلقة على أنها خيانة للحرية الإنسانية، مهما كان المظهر التي تقدم نفسها به. ونستطيع القول إن الديمقراطية الأمريكية لن تستطيع خدمة العالم إلا إذا عرضت في سلوكها اليومي لمدى كفاءة مبادئ التعددية والحزبية والمناهج التجريبية التي تحرر الطاقات الطبيعية الإنسانية، وتجعلها في خدمة الحرية وتحقيق التعاون الإرادي.

لا يحق لنا التعويل على الزمن لتبرير عدم المبالاة بالنتيجة النهائية. وإنما يحق لنا الإشارة للفترة الزمنية الطويلة التي خلت الديمقراطية منها، ولمسار التاريخ الإنساني المضاد للديمقراطية، ولحداثة الديمقراطية، لبيان حجم الجهد الهائل الذي علينا القيام به، وإدراك صعوبة المهمة التي نواجهها. وتبين جدة التجربة التي نخوضها استحالة مصر المسألة في عنصر أو جانب واحد من جوانب حياتنا اليومية أو إلى لحظة واحدة من لحظاتها. ويحق لنا التمهل وعدم التسرع إنجاز عملياتنا ببطء وعلى فترات زمنية متباعدة حتى نجنّب أنفسنا الشعور بالتشاؤم التي ينشأ من التسرع وقصر المدد الزمنية والنظر من خلال جانب واحد لكل الأحداث.

يجب أن ندرك أن اعتماد الغايات على الوسائل يعني أن النتيجة النهائية التي يمكن أن نحصل عليها قد تكون اليوم، أو الغد أو اليوم الذي يليه أو يوم بعد يوم أو في تعاقب السنين والأجيال، ونستطيع بذلك أن نكون على ثقة بأننا نواجه مشكلاتنا بصورة مجزأة، ومتسلسلة وفق ترتيب ظهورها. وندرسها الواحدة تلو الأخرى مستعينين بكل ما يمدنا به ذكاؤنا الجمعي والعمل التعاوني. وهكذا تكون النهاية كما كان البداية. وبقدر ما يُعد المنهج الديمقراطي بسيطا يعد منهجًا صعبًا للغاية. يحتاج لعمل دؤوب خلاق لا يمل حتى تنشأ لنا طريقًا جديدًا نستطيع السير فيه معًا.

المؤلف في سطور

جون ديوي: (١٨٥٩ - ١٩٥٢)

فيلسوف، وعالم نفسي، ومربي أمريكي، ومن مؤسسي الفلسفة البراجماتية مؤلفاته: «إعادة البناء في الفلسفة» ١٩٢٠، «التجربة والطبيعة» ١٩٢٥. «مطالب اليقين» ١٩٢٩، «لينبتز محاولات جديدة خاصة بالفهم الإنسانى» ١٨٨٨ «الطفل والبرنامج الدراسي» ١٩٠٠، «المدرسة والمجتمع» ١٩٠٢، «نظرية الحياة الخلقية» ١٩٠٨، «كيف نفكر؟» ١٩٢٠، «أثر داروين على الفلسفة» ١٩١٠، «محاولات في المنطق التجريبي» ١٩١٦، «الديمقراطية والتربية» ١٩١٦، «الطبيعة الإنسانية والسلوك» ١٩٢١ «التجربة والطبيعة» ١٩٢٥، «الجمهور ومشكلاته ١٩٢٦، «مصادر علم التربية» ١٩٢٩ «الفردية القديمة والجديدة» ، «فلسفة التربية» ١٩٣٠، «الفن كتجربة: ١٩٣٢ «إيمان مشترك» ١٩٣٤، «الليبرالية والفعل الاجتماعي» ١٩٣٥، «التجربة والتربية» ١٩٣٨، «الحرية والثقافة» ١٩٣٩، «نظرية التقييم» ١٩٣٩.

المترجم في سطور

د. أحمد محمود الأنصاري

- ماجستير الفلسفة كلية الآداب القاهرة ١٩٨٧.
- دكتوراه الآداب في الفلسفة آداب القاهرة ١٩٩٧.
- عضو الجمعية الفلسفية المصرية، وله، «الأخلاق الاجتماعية عند برتراندرسل» ٢٠٠٣، «فلسفة الدين عند جوزايا رويس» ٢٠٠٤، «الانتماء» ٢٠٠٤ (تأليفًا)، الجانب الديني للفلسفة ٢٠٠١، «مبادئ المنطق» ٢٠٠٢، «فلسفة الولاء» ٢٠٠٢، روح الفلسفة الحديثة» ٢٠٠٣، «محاضرات في المثالية المعاصرة» ٢٠٠٥، «مصادر البصيرة الدينية» ٢٠٠٧، «العالم والفرد ط١ ٢٠٠٨، العالم والفرد حـ٢ ٢٠٠٨، معنى الحقيقة» ٢٠٠٨، «عالم متعدد» ٢٠٠٩، القصدية ٢٠١٠، «إعادة البناء في الفلسفة» ٢٠١٠ (ترجمة).

المراجع في سطور

أ.د. حسن حنفي

- أستاذ، غير متفرغ، جامعة القاهرة.
- عضو بلجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة، وعضو بموسوعة الأعلام العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين ومكتبة الإسكندرية.
- سكرتير عام الجمعية الفلسفية المصرية.
- مؤلف مشروع التراث والتجديد بجبهاته الثلاث في عدة أجزاء منذ سنة ١٩٦٥ إلى ما يقرب من نصف قرن.